

كيسنجر فى الشرق الأوسط وأفريقيا

”إن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن وجود إسرائيل،
ولكنها غير ملتزمة بالدفاع عن فتوحاتها“

(هنري كيسنجر ١٩٧٠)

منذ ١٩٤٥، كان الطرف الشرقى للبحر الأبيض المتوسط (حيث بدأت الحضارة الغربية) مسرحاً حافلاً بالأحداث. وقد حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الفوز بمزايا مؤقتة، وذلك بأن يفرضا على مسرح الأحداث عقلية الحرب الباردة التى كانا يفكران بها وعاداتهما - الحركة والاستجابة، والخدع والخدع المضادة. وفى هذا الإطار حاول - بنجاح معقول - الأتراك والعرب والإيرانيون واليهود، وغيرهم من الذين يعيشون فى المنطقة أن يستفيدوا من أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ولكن الحرب الباردة كانت - أساساً - لا تعنيهم فى شيء. ولقد استفادوا من نزعة انشغال كل من الأمريكيين والروس ببعضهما، غير أنهم لم يشعروا قط أن الشيوعية، أو معاداة الشيوعية، هى مشكلتهم أو أنها تحدد اختياراتهم بأى شكل من الأشكال. وبالتالي، فقد شهد الجيل الماضى تغييراً مذهلاً فى التحالفات، صاحب ما حققته كل من الولايات المتحدة وروسيا من نجاحات باهرة، تعقبها نكسات مدمرة.

كانت الحرب - كما جرت العادة دائماً - الحكم الفصيل. ولقد شهد الشرق الأوسط خمسة صدامات رئيسية منذ الحرب العالمية الثانية: في ١٩٤٨، و ١٩٥٦، و ١٩٦٧، و ١٩٧٣، و ١٩٨٢-١٩٨٤؛ بالإضافة إلى معارك الحدود التي اندلعت فيما بين الحروب الكبيرة. وأُرسلت كلٌّ من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، شحنات هائلة من الأسلحة إلى المنطقة كما وأُرسلت رجالاً للمشاركة في تلك الصراعات.

لقد كانت هناك مصالح هائلة في المنطقة. فالعالم العربي له أهميته للولايات المتحدة وأوروبا الغربية لأن العرب يتحكمون في قناة السويس ويجاورون مضيق جبل طارق؛ ولأنهم يتحكمون في الممرات الشمالية المؤدية إلى المحيط الهندي؛ ولأنهم الأوصياء - المقدسون - على واحدة من أكثر ديانات العالم انتشاراً ومقدساتها العظيمة؛ ولأن أعدادهم ضخمة جداً. وهذه كلها مميزات دائمة، أما الميزة المؤقتة، فهي أن نسبة صغيرة منهم قد سيطرت، منذ ١٩٦٠، على نسبة كبيرة من بترول العالم.

ورغم أن تركيا تمتلك كمية صغيرة من البترول، فإن موقعها استراتيجي نظراً لاعتراضها الميناء الوحيد ذى المياه الدافئة في روسيا، هذا بالإضافة إلى أن حضارتها من أقدم حضارات العالم. وفي ١٩٧٢ قامت تركيا بغزو قبرص، واستولت على النصف الشمالي للجزيرة، وبذلك استفحل صراعهم مع اليونان (الذى يرجع لعدة قرون) رغم أنهم حلفاء في حلف شمال الأطلسي. في الشرق الأوسط وحده، يمكن أن يكون الحلفاء أعداء في نفس الوقت!

أما الإيرانيون، فموقعهم الاستراتيجي ضعيف، نظراً لطول حدودهم المشتركة مع روسيا، ولكن تتوفر لديهم كميات هائلة من البترول سمحت لهم بشراء سلاح طيران حديث وضخم من الولايات المتحدة.

أما إسرائيل، فعلى النقيض من ذلك ليس لديها بترول، أو كثافة سكانية ولا تميز استراتيجي، كما أن حدودها يصعب الدفاع عنها، ويحيط بها عدد كبير من

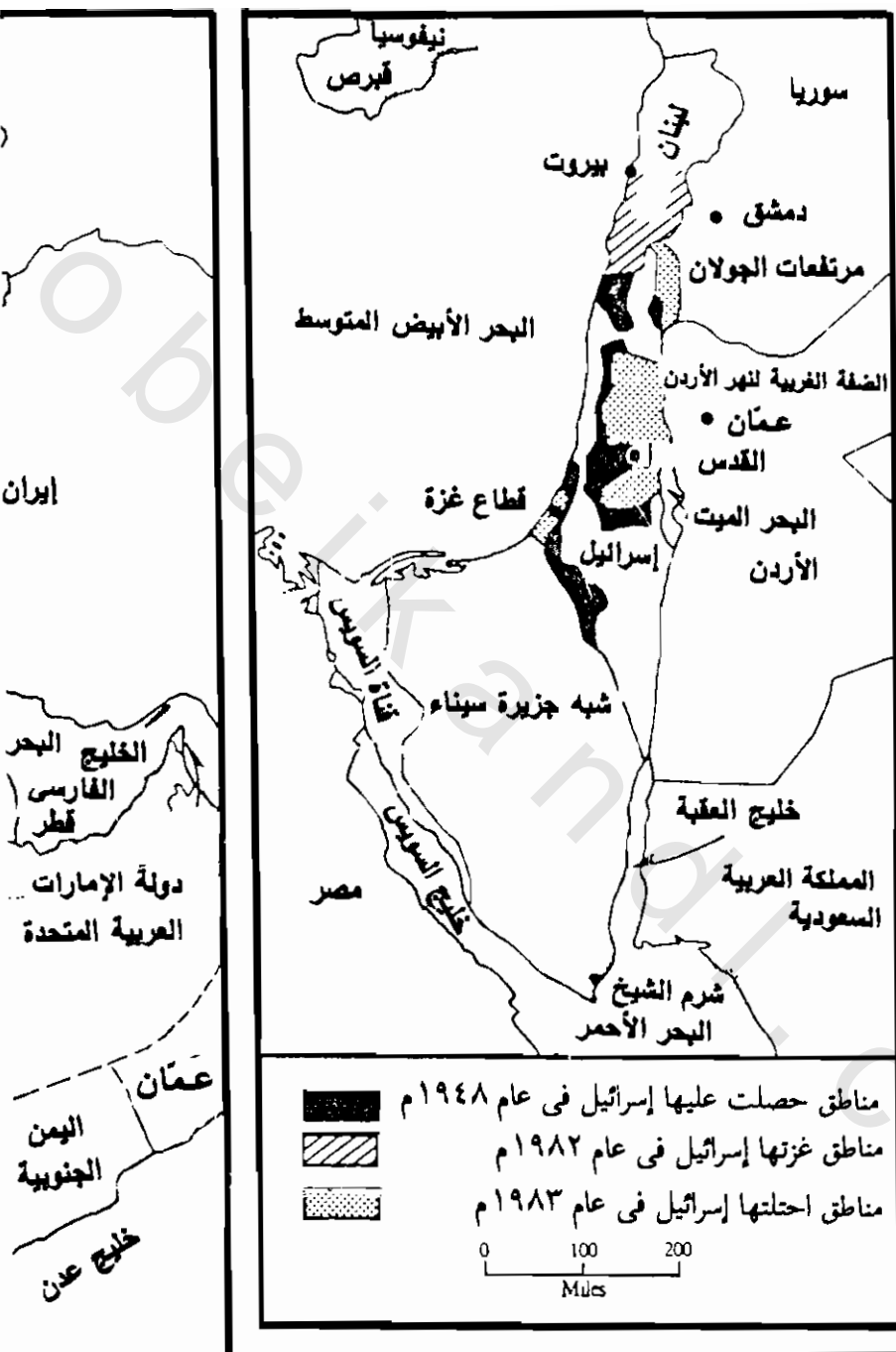
أعدائها. إلا أن إسرائيل يتوافر لديها جيش يتمتع بأعلى المستويات المعنوية في العالم، وشعب على مستوى عال من التعليم، ومثابر على العمل الشاق المجهد، بالإضافة إلى حقهم المعنوي الذي يطالبون به ضمير العالم، وكذلك التأييد الفعال من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة - حيث تتمتع بنفوذ سياسي جبار، على الرغم من ضآلة عددها - والتي تعد دعامة أساسية لاقتصاد إسرائيل.

وترجع مشكلة الشرق الأوسط - التي لا يمكن المبالغة في حجمها - إلى وجود دولة إسرائيل اليهودية، على الأرض التي باتت تعرف بفلسطين، ولقد كانت - ولا تزال - المشكلة الوحيدة التي استعصى حلها على يد الدبلوماسية العالمية*. ومنذ ١٩٤٨، رفض معظم العرب الموافقة على حق دولة إسرائيل في الوجود، بينما أصر الإسرائيليون (خاصة منذ ١٩٦٧) على أن اللاجئين الفلسطينيين، ليس لهم الحق في دولة قومية خاصة بهم. وعندما يكون الوجود القومي هو محور القضية لا يمكن التوصل إلى حل وسط. ويبدو أن احتمال أن يتمتع الإسرائيليون والعرب بعلاقات جيرة طيبة، يعد بالنسبة لهم ضرباً من المستحيل حدوثه، بينما يعد الحل الواضح بالنسبة لبقية دول العالم.

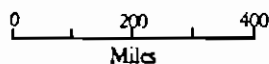
وكتب «روبرت ستوكي» يقول: «إن أرض فلسطين تخص شعباً اختاره الله وحباؤه وحده، كما أنهم أداة الله في توضيح «سفر الرؤيا» المتعلق بخلاص البشرية، والشعب المكلف بمهمة دائمة هي تنوير الإنسانية، وإرساء العدالة؛ وقد ظلوا طويلاً هدفاً للقمع والظلم. أما أعداؤهم فتنازروهم الآن قوة عظمى، من أجل مصالحها الاستعمارية».

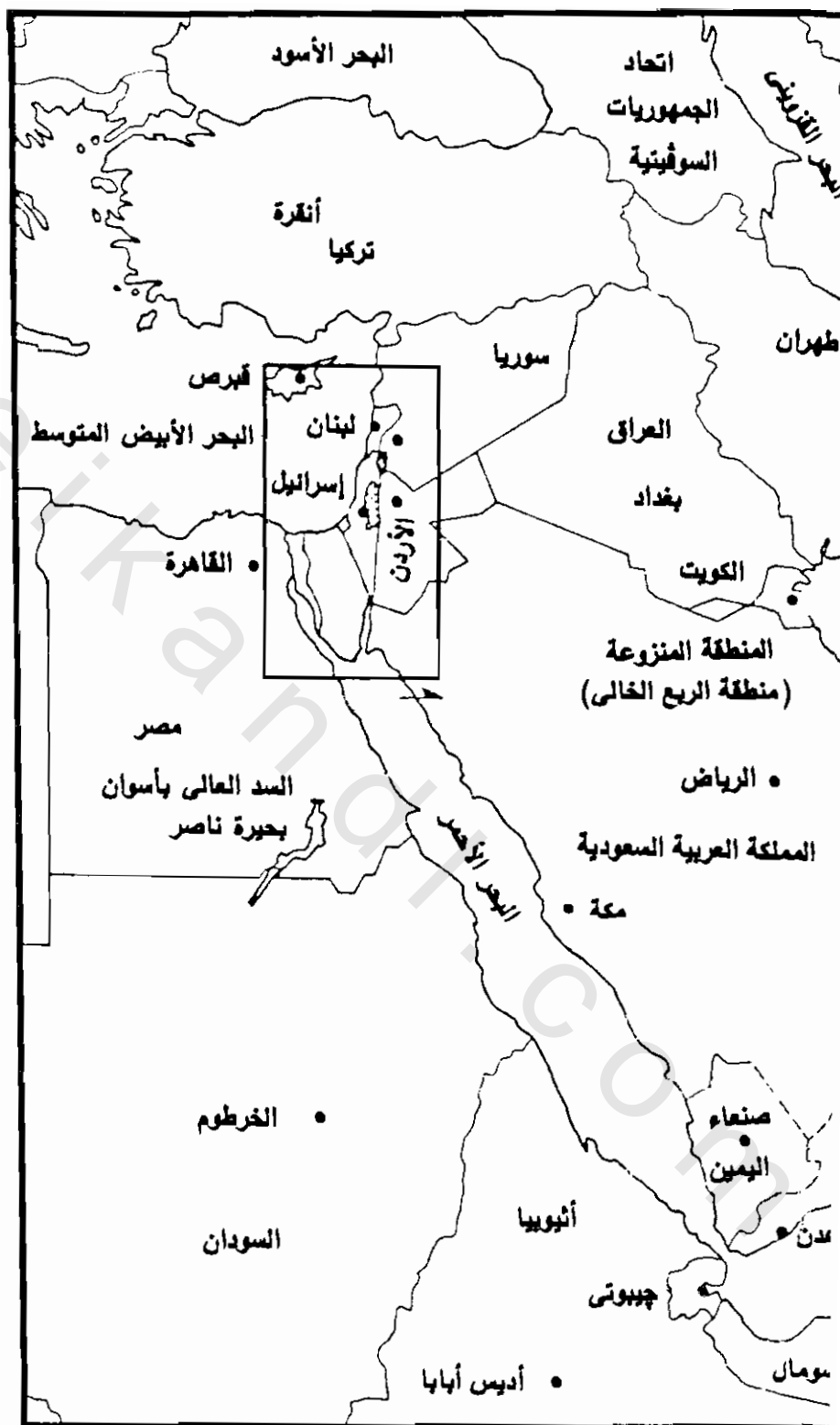
ويؤمن كل من العرب والإسرائيليين - على السواء - بأنهم المعنويون بالجملة السابقة. وباختصار فإنه في الشرق الأوسط، يعادى المؤمن الحقيقي مؤمناً حقيقياً آخر وقضيتهما هي البقاء. وبالتالي، فليس من المستغرب صعوبة العثور على حلول

(*) إن مشكلة شمال أيرلندا استعصى حلها أيضاً، ولكنها تخص أيرلندا والمملكة المتحدة فقط.



الشرق الأوسط في عام ١٩٩٠ م





للمشكلة، أو أن الصراع كان دموياً وباهظ الثمن ومستمرًا، وهذا أسوأ ما فى الأمر، وليس من المستغرب، بعد ذلك كله، أن تمتد جذور الأحقاد إلى الأعماق.

لقد كان الشرق الأوسط، بالنسبة لصانعى السياسة الأمريكية، مصدراً دائماً للصداق، وفى بعض الأحيان كان أشبه بالكابوس؛ حيث حاول كل رئيس أمريكى - بطريقته الخاصة - أن يتبع سياسة منصفة حتى ولو كان الوازع الوحيد هو احتياجه للبترول العربى ومساهمات اليهود فى الحملة الانتخابية. وبحلول السبعينيات، كانت الولايات المتحدة فى حاجة - أيضاً - إلى ود واستثمارات العرب، ولكن الحملة الأمريكية ضد الشيوعيين أدت إلى تعقيد الأمور، بحيث واجه وزراء الخارجية الأمريكيون صعوبات جمّة فى التعامل بنظرة واقعية مع المشكلة الأساسية هى تأمين وطن قومى لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان هؤلاء الوزراء على حق فى نظرتهم إلى الشيوعية كمصدر خطر على الشرق الأوسط، لأن الروس كانوا دائماً التدخل فى المنطقة، تماماً مثل الولايات المتحدة. ولقد تدفقت الأسلحة من كلا الجانبين لأيدى أصدقائهما، حتى أن الحرب التى خاضتها إسرائيل، ومصر، وسوريا فى ١٩٧٣ شهدت ثانى أكبر معركة دبابات فى التاريخ، خسر العرب فيها ١٨٠٠ دبابة، بينما خسر الإسرائيليون أكثر من ٥٠٠ دبابة.

لم تكن أىّ من القوتين العظميين معنية بالنقاء الأيديولوجى... فقد قامت روسيا - مرات عديدة - بتأييد أغنى الحكومات العربية وأكثرها رجعية، بينما قامت الولايات المتحدة بمساعدة حكومات أفقر الدول العربية وأكثرها تطرفاً. وكان تدخل الولايات المتحدة وروسيا يتم على أساس يومى، أو - فى أفضل الحالات - على أساس شهرى، لأن كلا الجانبين لم يكن لديه برنامج عمل محدد للمنطقة - فلم يكن ذلك ممكناً لأنه لم يكن لديها حل لمشكلة الوطن القومى. ولذلك، كان كلّ منهما يتصرف حسب الموقف الراهن؛ مما أدى إلى تغير السياسة بشكل مفاجئ - فى أغلب الأحيان - بل وغير مفهوم ويبحث المرء عن الاتساق أو الثبات بلا

جدوى، فيما عدا أن كلاً الجانبين كان يصر على أن الجانب الآخر، ليس له حق التدخل في الشرق الأوسط (إلا حينما تندلع الحرب، وعندئذ يطلب كل جانب من الآخر أن يستخدم نفوذه، لكي يوقف القتال).

وكما ظهر من الأحداث التي تلت وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠، أدرك أنور السادات - خليفة ناصر - بشكل مؤلم أن العالم ينظر إلى مصر إما بعين الشفقة أو بازدراء، بما في ذلك روسيا، التي كانت تمدّه بالمعدات العسكرية والدعم المالي، وتعامله بلا مبالاة في أحسن الأحوال، وباحتقار في أسوأها. وبسبب ضخامة الميزانية العسكرية، لم تكن المبالغ الزهيدة التي تقدمها كانت روسيا لمصر كافية على الإطلاق لدرء شبح الإفلاس القومي عن الدولة الفقيرة (كانت إسرائيل أيضاً تقترب من الإفلاس بسبب النفقات العسكرية). بالإضافة إلى ذلك كان السادات يشك أن روسيا ستكون قادرة - في يوم ما - على إخراج الإسرائيليين من سيناء، بينما قد تكون لدى الولايات المتحدة القدرة على إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. لقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت أنجح - بكثير جداً - من روسيا في دعم أصدقائها، ولكن كان من المستبعد توقع أن تهب الولايات المتحدة لمساعدة مصر، التي يوجد بها الجنود والخبراء السوفييت.

ولذلك، أهدى السادات للولايات المتحدة - في ١٩٧٢ - أعظم انتصاراتها في الحرب الباردة: دون إخطار كيسنجر وزير الخارجية مسبقاً بنواياه، ودون انتزاع أى شئ من الولايات المتحدة في المقابل، طرد السادات ٢٠,٠٠٠ روسي من مصر. وكانت نكسة في سياسة روسيا الخارجية من المرتبة الأولى، إذ لم يحدث من قبل أن وقع شئ مشابه لذلك أبداً، فبضربة واحدة انخفض النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، وانكمش بطريقة هائلة. ولكن، لعدم وجود أية استعدادات، ولا استمرار ثقة كيسنجر (ونيكسون ووكالة المخابرات المركزية والإسرائيليين) في أن السادات لن يجرؤ على اللجوء إلى الحرب لتصحيح الوضع في سيناء، فإن الولايات المتحدة

تقاعست عن القيام بأى تحرك لمتابعة مبادرة السادات الجريئة. ولم يُقدم كيسنجر على محاولة جدية لإكراه إسرائيل على قبول حل وسط، بل - فى الواقع - أنه غرض البصر عندما بدأت إسرائيل فى بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة. وفى نفس الوقت.. كان السادات يعلم أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية سيبدو مع مرور الأيام، مستساغاً بل حتى طبيعياً، وسرعان ما سيتقبله العالم كحقيقة واقعة. ولم يستطع السادات التنازل عن أراضى وطنه، وحذر مرة تلو الأخرى من أنه لا بد من اندلاع الحرب، إذا لم تنسحب إسرائيل. ومرة تلو الأخرى قوبل تحذيره بالتجاهل.

وخلال هذه الفترة، زاد حجم الجيش الإسرائيلى بشكل مبالغ فيه. حيث إنه احتل كل سيناء حتى الضفة الشرقية من قناة السويس، فقد توغل غرب خط الدفاع الطبيعى بالأراضى المرتفعة الممتدة - شمالاً وجنوباً - عبر وسط سيناء. وكان وجود الجنود الإسرائيليين بطول قناة السويس، يمثل تحدياً مستمراً للمصريين.

كان السادات قد حدد عام ١٩٧١ بأنه «عام الحسم»، ولكن العام بدأ وانتهى دون معارك، فبدت مصر مثيرة للشفقة أكثر من ذى قبل. فى ١٩٧٢. طرد السادات الخبراء الروس، وفى مارس ١٩٧٣ أرسل حافظ إسماعيل - مستشاره لشئون الأمن - إلى واشنطن. فيما بعد، اعترف «كيسنجر» «لجولدا مائير»، رئيسة الوزراء قائلاً: «ماذا فعلت فى تلك المناقشات؟ لقد تحدثت مع إسماعيل عن المناخ، لمجرد أن نبتعد عن الموضوع... لقد راوغته فى الكلام... لقد أخبرنى إسماعيل - عدة مرات - أنه لا يمكن استمرار الوضع الحالى، وسألنى إذا لم تكن الولايات المتحدة قد استوعبت أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق ما فلا بد وأن تندلع الحرب... فلم تظهر على وجهى ابتسامة، ولو طفيفة - بينما أخذت أضحك وأضحك فى أعماق قلبى.. حرب؟ مصر؟ لقد اعتبرته حديثاً أجوفاً، ومباهاة يعوزها المضمون».

وحقيقة الأمر، أن الحديث بدا أجوفاً جداً، لدرجة أنه بدا أن الولايات المتحدة خرجت عن المألوف من أجل إهانة إسماعيل؛ فبالرغم من أن نيكسون وعده بأن

الولايات المتحدة ستمارس نفوذها مع إسرائيل، فقد أعلن - بعد عدة أيام من مغادرة إسماعيل لواشنطن - أن الولايات المتحدة قررت إمداد إسرائيل بثمانية وأربعين طائرة «فانتوم» إضافية.

ويأس السادات من الحل السياسي. وكان الطريق الوحيد لاستعادة الأراضي المصرية هو طرد الإسرائيليين منها، وحيث إن الولايات المتحدة رفضت تصديق أنه جاد فيما عزم عليه، لذا فقد كبت كبرياءه ولجأ إلى روسيا، بعد أن كان قد نسق مع سوريا القيام بهجوم مشترك على إسرائيل، ومع الملك فيصل بالملكة العربية السعودية على فرض حظر بترولى فى نفس الوقت، كان من المفترض أن يؤدي إلى شل حركة الولايات المتحدة. وعندما أخطر «الكرملين» بخطة السادات، قرر زعماء روسيا أن يكتبوا كبرياءهم أيضاً، وأن يمدوا مصر وسوريا باحتياجاتهم من المعدات العسكرية - خاصة القذائف والدبابات - اللازمة لشن الهجوم.

فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، خلال العطلة الدينية اليهودية «يوم كيور»، شنت الجيوش المصرية والسورية هجوماً بالدبابات والقذائف والطائرات. لقد أخذت إسرائيل على غرة، ففى الجبهة السورية تم طردهم من مرتفعات الجولان، وفى السويس دمر المصريون خط بارليف الدفاعى الحصين الذى كثيراً ما تحدثت إسرائيل عن مناعته، ثم توغلوا داخل سيناء.

كانت هذه الانتصارات المذهلة - التى فاجأت الجميع فيما عدا السادات - بمثابة نقطة تحول تاريخية فى تاريخ العالم. ربما يكون هناك قدر ضئيل جداً من المبالغة فى القول بأن العرب قد استيقظوا أخيراً من سباتهم، الذى طال لقرون عديدة، وأنهم أصبحوا الآن على استعداد أن يضطلعوا بمهمة المشاركة الفعالة فى شئون العالم الحديث. إن إسرائيل لم تكن، بالضبط، على حافة الانقراض، ولكن وجودها القومى قد تعرض للخطر بشكل لم يسبق له مثيل من قبل؛ وكان زعماءها يعلمون أنها هالكة، ما لم تحصل على مساعدات خارجية؛ وكانت الولايات المتحدة الوحيدة

التي يمكنها أن توفر المساعدات اللازمة، في شكل طائرات ودبابات وقذائف جديدة.

وهكذا، بدأت واحدة من أكثر الأحداث المثيرة للجدل في الحياة المهنية للدكتور «كيسنجر»، بسبب الدور الذي اختار أن يؤديه، وبسبب الطريقة التي أداه بها، فقد قام كل من الجانبين - في مرات متعددة - بالحط من قدرته وصب اللعنات عليه وتنكيس صورته، واتهامه بافتقار الأخلاقيات وسلامة الحكم على الأمور، وإدانتته لكونه رجلاً غير قادر على التفاعل مع بؤس وتعاسة ملايين الفلسطينيين، واتهامه بعدم الاهتمام - على الإطلاق - بإخوانه اليهود، وربما كان ذلك أسوأ الاتهامات على الإطلاق. لقد كان كيسنجر مدركاً - حتى قبل اشتراكه في المحادثات - أن أي تدخل من جانبه سيقابل بمثل هذه الاتهامات. حيث إنه كان يكره الفشل - كما سبقت الإشارة - فقد تجنب الشرق الأوسط لسنوات عديدة، ومع ذلك، فقد هرع إلى الموقف بكل ثقله، فلم يكن أمامه بديل آخر.

كانت المهمة الأولى هي إنقاذ إسرائيل من كارثة عسكرية تامة. وكانت ثاني مهمة هي تجنب فرض حظر على البترول - إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق - إذ كانت آثاره في ١٩٧٣ ستفوق بكثير جداً آثار حظر ١٩٦٧، لأن الولايات المتحدة - خلال الست سنوات التي تخللت تلك الفترة - كانت قد تغيرت من مصدر بحت للبترول إلى مستورد بحت للبترول. وكانت المهمة الثالثة هي العثور على معادلة ما لإحلال السلام في الشرق الأوسط، مثل قرار ٢٤٢. وعجز كيسنجر عن حل مشكلة كيفية مساعدة إسرائيل، دون استفزاز العرب بما يدفعهم لفرض حظر على البترول، كما عجز عن إحلال السلام في المنطقة، ولكن ما نجح كيسنجر في إنجازه كان مؤثراً للغاية.

كان كيسنجر أول من أدرك أن خسارة إسرائيل للدبابات والطائرات، خلال الساعات الأولى من القتال، متزامنة مع الحقيقة التي أصبحت ثابتة بالفعل،

وهي أن الجنود المصريين والسوريين قادرون على القتال والقتل؛ قد أدت إلى تغيير اتجاه الميزان الاستراتيجي بعيداً عن إسرائيل. وكانت أول خطوة اتخذها، هي: الاقتراح التقليدي بوقف إطلاق النار في الموقع الراهن، ولكن إسرائيل رفضت ذلك لأنها كانت خاسرة، كما رفضه السادات لأن ما حققه من انتصارات لم يكن كافياً. وبعد أن أفاق الإسرائيليون من المفاجأة بدأوا يستردون قواهم، ولكن استعادة الأراضي التي فقدوها، كانت تستلزم حصولهم على أسلحة جديدة، فانكبوا على كيسنجر بطلبات مسعورة للإمدادات؛ خاصة بعد ١٠ أكتوبر، عندما استهلكت روسيا خط تموين جوي إلى مصر وسوريا؛ لإمدادهما بأسلحة بديلة لما فقد في المعركة. كان هدف روسيا تأييد وقف إطلاق النار، بعد أن يحرز العرب أقصى قدر ممكن من المزايا المترتبة على الهجوم المفاجئ، وقبل أن تسنح الفرصة لإسرائيل لشن هجوم مضاد فعال.

لقد تعرض كيسنجر لضغوط ثقيلة الوطأة، فالشعب والكونجرس الأمريكي اعتبروا إسرائيل ضحية للعدوان، (وفي ذلك تجاهل للحقيقة الواضحة أن العرب كانوا، فقط، يحاولون استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧). أما الاتحاد السوفيتي - الذي قام بشحن الأسلحة، بعد أن وعد باتخاذ موقف متحفظ - فإنه قد تحدى بذلك الولايات المتحدة مباشرة، في بقعة حرجية في الكرة الأرضية. لقد أرفق السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة طلباته للمساعدة، بتهديدات محددة، بتعبئة اليهود الأمريكيين ضد كيسنجر.

واستسلم وزير الخارجية للضغوط. وربما يرجع ذلك، في المقام الأول، إلى أنه عقد العزم على عدم السماح بالمرّة بانتصار المدافع الروسية على المدافع الأمريكية. وفي ١٣ أكتوبر، نجح كيسنجر في إقناع نيكسون، بإصدار أوامره للطائرات الحربية الأمريكية، بإقامة جسر جوي مباشر إلى إسرائيل. وفي نهاية الأمر، فاقت الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل - بشكل جوهري - ما كانت ترسله موسكو إلى العرب؛ مما

أثبت أن الطاقة العسكرية الأمريكية - في وقت الأزمات - كانت متفوقة على نظيرتها الروسية. وفي ١٥ أكتوبر، بدأ الإسرائيليون هجومهم المضاد، باستخدام المعدات الأمريكية، فنجحوا في عبور قناة السويس في نقطتين وفي تطويق الجيش الثالث المصري، وفي دفع السوريين خارج مرتفعات الجولان.

أدى التغير الذي طرأ على اتجاه المعركة إلى عودة روسيا مرة أخرى إلى مسرح الأحداث، ولكن هذه المرة لتعزيز وقف إطلاق النار في الموقع الراهن. ووافق كيسنجر، لأنه عزف عن تمكين إسرائيل من إحراز نصر كبير، ولأنه - بكل تأكيد - رفض إذلال السادات. بالإضافة إلى ذلك، كان عليه الآن أن يتعامل مع أفضع كابوس صادفه، والذي أصبح حقيقة: قامت الدول العربية المنتجة للبتترول بقيادة فيصل ملك السعودية، بفرض حظر فعلى على شحنات البترول إلى الولايات المتحدة، وإلى أصدقاء إسرائيل في أوروبا.

وأثر قرار حظر تصدير البترول في ١٩٧٣، في يقظة العرب، بنفس القدر الذي أثاره نصر مصر وسوريا في الأسبوع الأول من حرب «يوم كيور». لقد افترض جميع الأمريكيين - بدءاً من كيسنجر ونيكسون ونازلاً - أن العرب غير قادرين على مؤازرة بعضهم لبعض، وأن أى محاولة لتنسيق تحركاتهم سوف تصاب بالفشل - خلال عدة أيام - نتيجة للتشاحن حول مسائل تافهة. ولذلك لم يعتبروا أن تهديدات العرب باستخدام البترول كوسيلة سياسية، مسألة جديرة بالتفكير الجدى، وكان ذلك خطأ فادحاً، لأن - العرب - في ١٩٧٣ - قاموا بالفعل بحظر شحن البترول، وأصروا على تنفيذه سويماً. لقد اكتشف الأمريكيون أن حاجتهم إلى العرب فاقت حاجة العرب إليهم، مما أثار كدرهم جميعاً.

كانت أول خطوة اتخذها كيسنجر - فيما أطلق عليه دبلوماسية الخطوة بخطوة - هي تحقيق وقف إطلاق النار، وبدء المحادثات. ولذلك، انضم إلى روسيا في ٢٢

أكتوبر في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، الذي طالب بوقف إطلاق النار في الموقع الراهن، وتنفيذ القرار رقم ٢٤٢.

لكن إسرائيل تجاهلت ذلك القرار، واستمر الجنرال «موشى ديان»، وزير الدفاع الإسرائيلي، في الضغط على الجيش الثالث المصري المحاصر، وذلك لأنه - طبقاً لما جاء في حديثه مع «النيويورك تايمز» فيما بعد - كان يريد أسر ثلاثين ألف جندي مصري، «وكان السادات سيضطر إلى الاعتراف بذلك لشعبه. ربما كنا سنأسرهم لمدة يوم واحد فقط، ثم ندعهم ينسحبون دون أسلحتهم ولكن كان ذلك كفيلاً بتغيير شعور المصريين بانتصارهم أو هزيمتهم في الحرب». لكن كيسنجر، الذي كان مدركاً تماماً لنوايا «ديان»، ثار غضباً؛ إذ لم يكن من الممكن أبداً عقد مباحثات مشمرة إذا تعرض المصريون للإذلال مرة أخرى، وبدون المباحثات لن يكون هناك بترول. ولذلك تذر «ديان» قائلاً أن «الولايات المتحدة تدخلت وحرمتنا من ثمار الانتصار»؛ فقام كيسنجر بتسليمه «إنذاراً»، وكان إنذار كيسنجر، هو التهديد بوقف تدفق الأسلحة، التي كانت وراء تحقيق النصر في المقام الأول.

بالتزامن مع ضغط كيسنجر على «ديان»، قدمت روسيا حلاً مذهلاً. ففي ٢٤ أكتوبر، قدم «ليونيد بريجنيف»، رئيس الحزب السوفيتي، إقتراحاً إلى كيسنجر، بإرسال حملة مشتركة من القوات السوفيتية الأمريكية إلى السويس لإنقاذ الجيش الثالث من «ديان»، ثم أضاف إنه في حالة رفض كيسنجر، فإن الاتحاد السوفيتي سيتولى منفرداً إرسال قواته. وقدمت وكالة المخابرات المركزية تقريراً - في ذلك الوقت - يفيد بوجود سبع فرق جوية روسية، في حالة طوارئ على استعداد للانطلاق.

استخدم كيسنجر في رده أعنف لغة يمكن استخدامها، فيما عدا الإعلان الفعلي للحرب*. لقد أقنع نيكسون بإعلان حالة الطوارئ في كل القوات المسلحة

(*) فيما بعد أطلق كيسنجر على إنذاره اسم «رد الفعل المبالغ فيه عن عمد».

الأمريكية - فى كافة أنحاء العالم - بما فى ذلك قوات الهجوم النووى. أعد «البنجاجون» خطط لطيران الفرق الأمريكية إلى السويس، لمواجهة جنود المظلات الروس إذا لزم الأمر، وأدرك «بريجينيف» - حينذاك - أن «كيسنجر» لن يتورع عن أى شئ لإبقاء القوات الروسية خارج المنطقة. وأصر كيسنجر على تكوين قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من جيوش القوات غير النووية، ووافق بريجنيف، وبناءً عليه تم إلغاء الانذار الأمريكى الذى سبب الذعر للجميع، ثم أنهى ديان ضغوطه على الجيش الثالث. وانتهت الحرب.

أصبح فى مقدور كيسنجر الآن أن يخطو إلى مركز الأحداث، الذى شغلته من قبل، الجيوش المتصارعة، ثم حالة الطوارئ التى أعلنت فى القوات النووية الأمريكية. لقدحان الوقت لممارسة الدبلوماسية، ولم يسبق للعالم أن رأى دبلوماسياً مثل وزير الخارجية الأمريكى. وفى الحقيقة، لقد سبق للولايات المتحدة أن قامت بدور الوسيط المخلص فى الشرق الأوسط، حيث جمعت بين المصريين والإسرائيليين لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار المحلية، أو تعديل الحدود، ولكن كيسنجر أضاف لمساته الخاصة على العملية. وأخذ يتنقل بين العواصم العربية فى طائرته النفثة المعدة له خصيصاً؛ محاطاً بفرق صحفية من كافة أرجاء العالم، فكان يظهر فى نشرات الأخبار المسائية بصحبة ملك أو رئيس دولة مختلف فى كل ليلة، ونجح فى إبهار رجال الصحافة بدعائه، ورجال السياسة بخفة ظله، وسحق الجميع بمعلوماته الوفيرة (كان يعلم ارتفاع كل تل فى سيناء بالمتري)، وهكذا أصبح اللاجئ اليهودى - الذى فر من هتلر - أعظم نجم حقيقى شهده العالم أجمع.

وكان دوره الرئيسى أكثر تواضعاً - كما أعلن بنفسه مرات عديدة - إذ لم يكن بوسعه أكثر من أن يشرح لأحد الأطراف القيود التى كانت تحكم الطرف الآخر، وكان يؤدى تلك المهمة بكثير من الصبر والتأنى والود والمهارة، مع الحرص على أدق التفاصيل، لقد قال للإسرائيليين: كل العالم ضدكم، ولا يمكنكم أن تقفوا ضد

العالم أجمع. وقال للعرب: إن الولايات المتحدة فقط، هي التي يمكنها إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ولكن لا يمكن أن تتوقعوا من الولايات المتحدة أن تبذل كل ذلك الوقت والمجهود من أجل عملية - من الواضح جداً - أنها لصالح العرب، طالما أنكم تمنعون عنها بترولكم. وقال للجانبين مرة تلو الأخرى: يتحتم عليكم قبول حل وسط.

لكنه قال ذلك ضمن دبلوماسية «الخطوة - بخطوة» بمعنى أنه بدلاً من تناول المسائل المهمة، مثل وضع القدس أو وطن للفلسطينيين، بدأ بالمشاكل الصغيرة، التي تركزت أساساً على فك اشتباك الجيوش، التي كانت قد اختلطت بشكل سيء على ضفتي قناة السويس وفي مرتفعات الجولان. وطبقاً لنقاد كيسنجر، كان يعيب سياسة «الخطوة - بخطوة» أنها كانت قصيرة النظر، وبالتحديد لأنها تجاهلت القضايا الحقيقية. كيف يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط، إذا تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية؟ طبقاً لأنصار كيسنجر، كان واضحاً أنك إذا بدأت بمناقشة منظمة التحرير الفلسطينية، فستنتهي المباحثات في التو واللحظة.

كما استغل كيسنجر مركزه بصفته المتحدث الرسمي لأغنى دولة في العالم. ورغم أن الأدلة غير مؤكدة، والتفاصيل غير معروفة، فمن الجلي أنه قدم وعوداً عريضة خاصة بالمساعدات الأمريكية الاقتصادية والفنية، التي ستوفر للجانبين في حالة تحقيق سلام حقيقي في المنطقة*.

(*) لقد فعل نفس الشيء في فيتنام. إن استعداد كيسنجر لبذل الوعود صار موضوع نكتة شاعت في إسرائيل: يذهب كيسنجر لمقابلة رجل فقير قاتلاً: «إنني أبني زواج ابنك» فيجيبه الرجل الفقير «إنني لا أَدْخُلُ في حياة ابني» فيرد عليه كيسنجر قاتلاً: «لكن الفتاة هي ابنة اللورد روث تشيلد»، «حسن، في هذه الحالة..» ثم يذهب كيسنجر إلى اللورد روث تشيلد قاتلاً: «لدى زوج لابنتك». «لكن ابنتي صغيرة جداً على الزواج». «لكن ذلك الشاب الصغير نائب رئيس البنك الدولي» «حسن، في هذه الحالة..» وأخيراً يذهب كيسنجر لمقابلة رئيس البنك الدولي: «لدى شاب أود أن أزكيه لديك، ليشغل منصب نائب الرئيس» «لكنني لدى بالفعل نواب رؤساء أكثر من حاجتي». «لكن هذا الشاب هو صهر اللورد روث تشيلد». «حسن، في تلك الحالة...».

بدأت الخطوة الأولى في ٧ نوفمبر ١٩٧٣، عندما طار كيسنجر إلى القاهرة لمقابلة السادات؛ وأعادت الولايات المتحدة ومصر العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة منذ ١٩٦٧. وبعد ذلك، قام كيسنجر بترتيبات تبادل أسرى الحرب، ورفع الحصار الإسرائيلي عن مدينة السويس والجيش الثالث، ثم نظم مؤتمر جنيف الذي عقد في ديسمبر، ولكنه لم يسفر عن شيء. ثم تولى سرّاً ترتيبات عقد اتفاق مصري إسرائيلي (تم توقيعه في ١٨ يناير ١٩٧٤)، اقتضى فك اشتباك متبادل، وسحب القوات بطول السويس، وتكوين قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة ترابط في منطقة فاصلة بين الدولتين. وأخذت روسيا - مثلها مثل كل الأطراف المعنية - تراقب كيسنجر في دهشة، وهو يحرك قطع الشطرنج.

وتحقق نصره الأعظم - المكافأة التي نالها مقابل كل المجهودات الشاقة التي بذلها - في ١٨ مارس ١٩٧٤، عندما رفعت الدول العربية الحظر عن شحنات البترول. وظل طوال مايو ١٩٧٤ ينتقل - ذهاباً وإياباً - كالمكوك بين سوريا وإسرائيل، حتى توصل أخيراً (في ٣١ مايو) إلى إنجاز اتفاقية لوقف إطلاق النار، وفك اشتباك القوات في مرتفعات الجولان.

خلال العامين والنصف المتبقين من حكومة نيكسون - فورد، قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بأسلحة بلغت قيمتها أكثر من ٣ بلايين دولار، اشتملت على ذخائر محكمة التوجيه، ووحدات قنابل عنقودية، ودبابات، وحاملات مدرعة ومدفعية مسيرة ألياً، وشاحنات بضائع، وطائرات بضائع، وبنادق، وطائرات هليكوبتر، وصواريخ مضادة للدبابات، وصناديق إلكترونية مضادة للرادار، وطائرات «فانتوم وسكاي هوك». لقد أعلن أحد المسؤولين بوزارة الدفاع أن «إسرائيل تريد أن تضمن أمنها ألف في المائة، وهذا هو ما تناله.. إنها قادرة بالقطع على هزيمة أي اتحاد للجيش العربية على الأقل حتى ١٩٨٠».

لم يكن كيسنجر المسئول الوحيد عن هذا الالتزام بالدفاع عن إسرائيل، الذي نال اهتماماً فوق العادة. ففي منتصف السبعينيات - كان الكونجرس قد بدأ في ممارسة سلطاته في السياسة الخارجية (انظر الفصل الثاني عشر).

كان تدخل الكونجرس - عادة - في شكل حذر - انسحب من فيتنام وكمبوديا، ابتعد عن أنجولا، و... هكذا - ولكن في الشرق الأوسط، كان الكونجرس عاقداً العزم على مساندة إسرائيل. وهكذا في ٢١ مايو ١٩٧٥، قام أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ (ستة وسبعين عضواً بالضبط) بكتابة خطاب جماعي إلى الرئيس فورد، للتصديق على طلب إسرائيل لحدود «يمكن الدفاع عنها»، وتم تطعيم الخطاب بعبارات مثل: «العلاقة الخاصة بين بلدنا وإسرائيل»، و «منع المعدات العسكرية عن إسرائيل له خطورته»، و «الولايات المتحدة... تؤيد إسرائيل بشكل حاسم». وكأنما كان ذلك الاستعراض لقوة جماعة الضغط اليهودية في واشنطن، غير كاف؛ إذ تبعه إجراء آخر لإذلال كيسنجر في صيف ١٩٧٥، عندما قام مجلس الشيوخ بتجميد صفقة بيع قذائف «هوك» الدفاعية إلى حسين ملك الأردن.

علاوة على ذلك، عمد مجلس الشيوخ إلى الإيقاع بكيسنجر في الشرك الذي نصبه بنفسه، وذلك عندما استخدم السناتور «هنري جاكسون» من واشنطن مفهوم كيسنجر لسياسة الترابط ضده، إذ أن «جاكسون» ربط بين هجرة اليهود من روسيا وبين الصفقات التجارية الأمريكية مع «الكرملين»، فنارت نائرة كيسنجر - الذي لم يكن أبداً من مؤيدي الثبات على المبدأ - لأن هذا الاستخدام لسياسة الربط عرض للخطر الصفقات التجارية - التي كان يعتزم استخدامها كمكافأة لإنفراج التوتر في العلاقات الدولية. وحاول كيسنجر أن يشرح للسناتور «جاكسون» أن الهجرة والتجارة لم - ولا يجب أن - يربطهما رابط، ولكنه فشل في إقناع مجلس الشيوخ.

ونجح «جاكسون» في تجميد منح روسيا، مرتبة: «الدولة الأكثر تفضيلاً - MFN»، التي كانت ستسمح بزيادة التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل ملموس، وذلك بأن أثار قضية «ضريبة الخروج»، التي كانت - في واقع الأمر

- رسماً تحصله الدولة من اليهود، الذين هاجروا إلى إسرائيل بشهاداتهم ومهاراتهم الفنية. لقد وصف «چاكسون» تلك الضريبة بأنها نقود ملطخة بالدم، وبأنها إساءة مثيرة للغضب. وكان بريچينيف متلهفاً على التجارة، لكنه أيضاً أراد إستبعاد فكرة أن أحد شيوخ الولايات المتحدة أجبره على التراجع، لذلك عرض على نيكسون حلاً وسطاً، وهو أن يأمر سراً بتوقف العمل بضريبة الخروج، مع الاستمرار فى السماح بمعدل هجرة اليهود السنوية، وهى ٤٠,٠٠٠ ألف يهودى. ولكن، عندما عرض نيكسون هذه التسوية على «چاكسون»، اكتشف أن چاكسون لم يكن يسعى إلى إنجاز أفضل اتفاق يمكن التوصل اليه، بل كان يبحث عن قضية يثيرها، إذ رفض أن يسحب اعتراضاته. وعندئذ، قرر «بريچينيف» أن يثار لفشله فى الحصول على مرتبة «الدولة الأكثر تفضيلاً»، وذلك بتقليص هجرة اليهود، فخفض العدد إلى أقل من ١٠٠٠ فى السنة، وأمر بتحصيل «ضريبة الخروج» بالكامل. ومع ذلك ظل السيناتور «چاكسون»، مفضلاً لدى جماعة الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة.

كان هذا خير مثال على الصعوبات، التى تنجم من تدخل الكونجرس فى السياسة الخارجية، وعلى نوعية التفكير التى كان على نيكسون وكيسنجر التعامل معها أثناء تأسيسهما للنظام العالمى الجديد. كما أنه يوفر نقطة بداية لمناقشة الاعتقاد، الذى تزايد شيوعه، بأن ريتشارد نيكسون كان بارعاً فى صناعة السياسة الخارجية.

إن هذا الاعتقاد له أساس من الصحة، ففى مواجهة المشاكل الجسيمة - التى كان أحد مصادرها مجلس الشيوخ - أحرزت إدارة نيكسون انتصارات مهمة فى السياسة الخارجية، أولها أنها نجحت فى اقتلاع الولايات المتحدة من فيتنام؛ وثانيها أنها فتحت الأبواب أمام الصين؛ وثالثها أنها استنت سياسة انفراج التوتر فى العلاقات مع روسيا؛ ورابعها أنها توصلت إلى اتفاقية مع السوفييت للرقابة على التسليح. ولا يمكن لأى إدارة أمريكية أخرى - فى زمن الحرب الباردة - أن تدعى تحقيق واحد فقط من مثل هذه الإنجازات.

لكن القضية لها جانب آخر؛ فترجع نيكسون من فيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التي حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه في ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضاً أكثر شخص مسئول عن بقاءه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه - شخصياً - الثقة فى السوفييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالي، نبذت الإدارة الأمريكية التي خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم - منذ زمن بعيد - تجاوز الحدود التي وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقية أو مستمرة، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التي استمرت لربع قرن - ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور جاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتاحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ - طبقاً لحجة نيكسون نفسه - لما جرؤت فيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هي فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلوا الولايات المتحدة من فيتنام، دون وقوع فيتنام فى أيدي الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة - بالتالى - علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعوا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التي وضعها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلنا إليه كان هزئلاً.

حتى في الشرق الأوسط، الذي شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه في يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب إسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكي؛ وبالتالي القدرة على الاستمرار في تعنتها في مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذي قبل، وتجسست بالحرب الأهلية في لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التي تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجهت منظمة التحرير الفلسطينية في خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التي كانوا يرتابون أنها تأوي أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام في الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع في الشرق الأوسط - عموماً - مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار في العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفي أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففي زامبيا وروديسيا (زيمبابوي)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء*؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) في حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة في معسكرات مجاورة للمناجم، لمدة تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور في المناجم من ٧٢ سنتاً في اليوم - في ١٩١٠ - إلى ٥٧ سنتاً في اليوم، في ١٩٧٥.

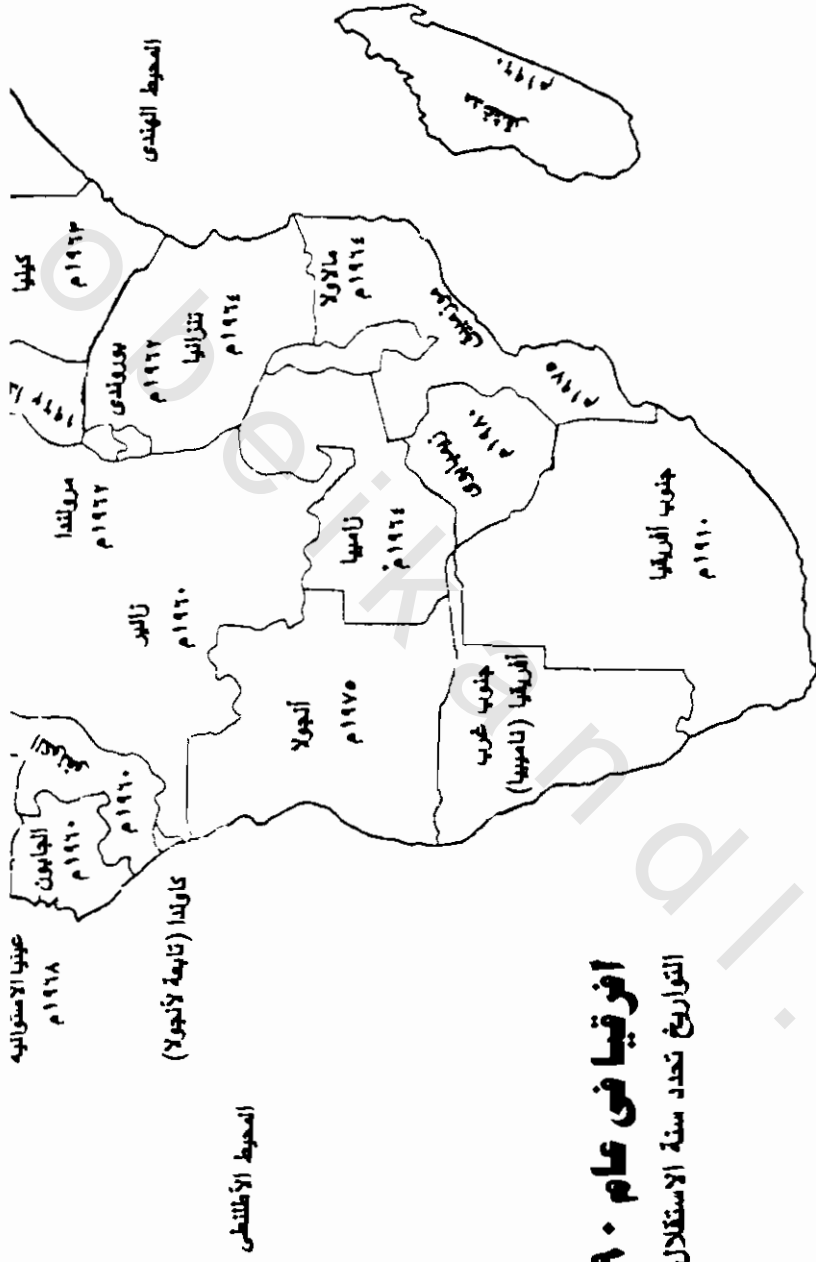
كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد - وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع في ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما في جنوب أفريقيا - ذاتها - والتي حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصري في أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض في العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التي لم تتردد في استخدامها، وللسلطات التي رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالي، كانت السياسة الأمريكية، - كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكي القومي رقم ٣٩* - «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التي تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم في الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات في جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومي الأمريكي باستمرار الجمود في وضع المستعمرة البرتغالية في أنجولا**؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

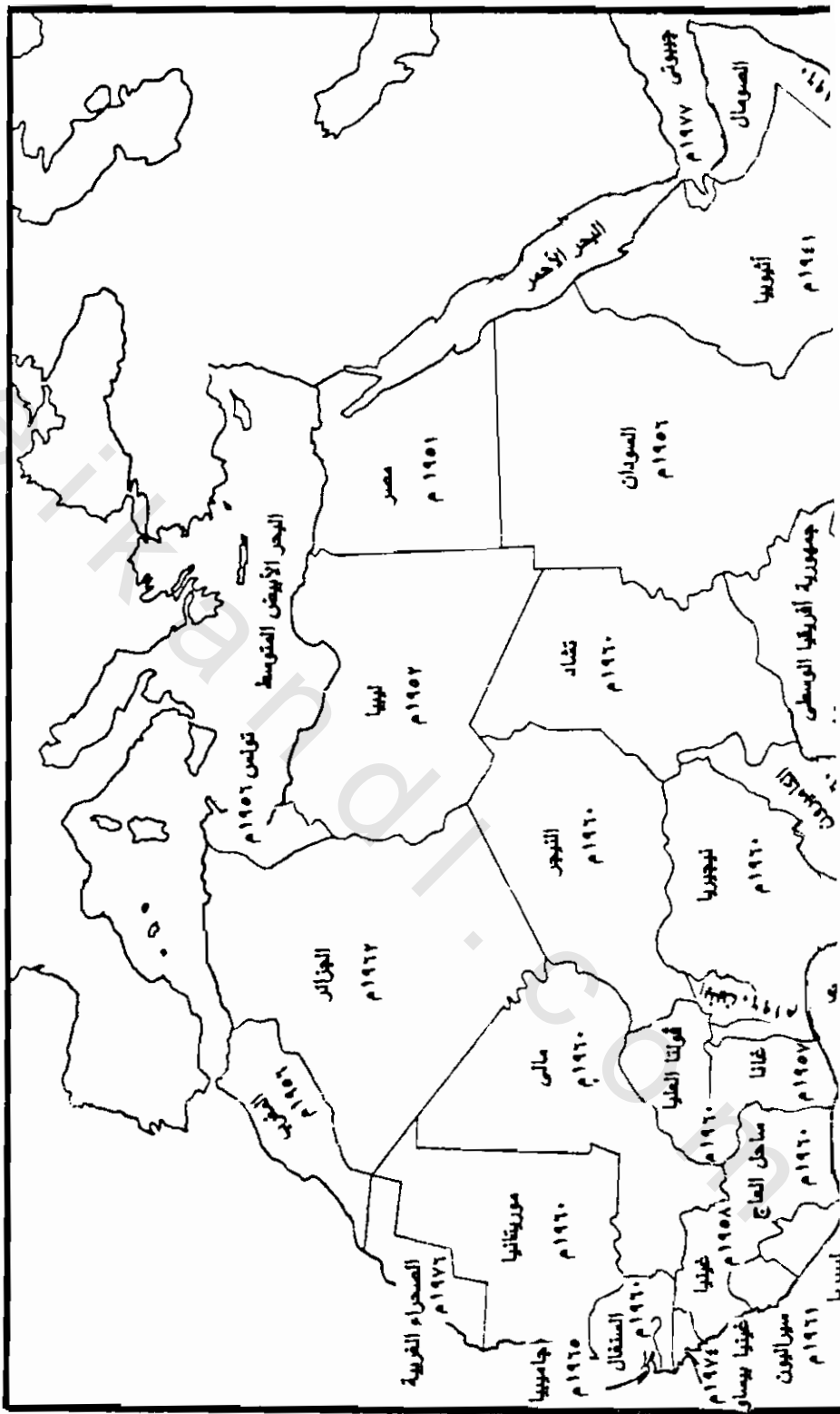
(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومي رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي للسياسة الأمريكية في أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا، تم إعدادها في ١٩٦٩، بناءً على طلب هنري كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون، بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر - من قبل - بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.



أفريقيا في عام ١٩٩٠ م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة



فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التي يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضاً)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلسى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة - من دول حلف شمال الأطلسى - التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

في أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكري في لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ إن زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التي لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفي يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية في «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير في إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية في البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها في أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجهة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام وجدت استحالة في العمل سوياً. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيديولوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية - أكثر إطلاعا على الأمور - أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التي سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجي.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبي» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا - فيما بعد - أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية في أنجولا - فقط - لمقاومة الخطر الشيوعي هناك، إلا أن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* - كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية في أنجولا. وفي ظل الاختيارات السياسية السائدة في أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطني للاستقلال التام» مقبولا، أما «الحركة الشعبية» فقد اعتُقد أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لا بد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التي تلقتها «الجهة الوطنية» والاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً - من ترع ما - للسياسة التي تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسله إلى «الجهة الشعبية»، التي بلغت - فى النهاية - حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسله من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تجسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بـ عدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «فيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية - والذى عرف باسم «لجنة الأربعين» - رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دون العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التي اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت - نفسها - أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة، كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندي، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون - دون شك - فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معاملة تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعد، ثم أعلن - فى مارس ١٩٧٦ - أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» - زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ - ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، جونيور - زعيم الأقلية فى مجلس النواب - فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» - وزير الدفاع - بتقديم تبرير ضعيف، موضحاً أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أفارقة لسبب منطقي، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة - فى بعض الحالات - وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالا آخر على تولى الكونجرس لأمر السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق في سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدي، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التي مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من فيتنام، سلطة الموارد المالية، ففي ٢٧ يناير ١٩٧٦ - وبالرغم من الالتماسات التي قدمها فورد وكيسنجر في آخر لحظة - اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ - أخيراً - يواجه مسؤولياته، وفي سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغاية على المغامرين في «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجهة الشعبية» في أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة في أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة في الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث في ١٩٧٦، عندما أوشكت إثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل في صف إثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولي السلطة في واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة - في خريف ١٩٧٧ - طرد الروس من الصومال، فبدأوا في تسليح إثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل في صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، في أقصى جنوب قارة أفريقيا، في عالم آخر تقريباً عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العزم على الدفاع عنه إلى الأبد. في

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية - منذ ١٩٤٥ - إما في اتجاه حكم الأغلبية، أو في اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعماري، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتي). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد في الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقي أيضاً أن العالم نجح - خلال الأربعين عاماً الماضية - في التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة - على الأقل نظرياً - بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا - في الاتجاه المعاكس - بعيداً عن الديمقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا باضطراب منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود في النظام الاقتصادي، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التمييز العنصري، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التي نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التي أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجري فيها - مثل حقائق ما يحدث في مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة - لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولي فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالي كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها في جنوب أفريقيا، ولكن في نطاق لا يمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالي الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا - في ١٩٧٣ - إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ في سنوات رئاسة نيكسون، وهي زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة - فى جنوب أفريقيا - محطة تابعة «لناسا NASA» لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على - أو بالقرب - من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات - فى مجموعها - ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شهّر به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً - تقريباً - اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالي كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيفنسون» - فى أوائل الستينيات - إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوْشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت - فعليا - الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا - إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا - جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون - تحت إلحاح كيسنجر - أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات في ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتضت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩» للأمن القومي الأمريكي» مشكلة ناميبيا كالتالي «لا يوجد حل للمشكلة حالياً. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسع النطاق الذي تطبق فيه سياسة التمييز العنصري ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولانزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة في جامعات غرب أوروبا، وليس في الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها في أفريقيا يفوق - بقدر كبير جداً - ذلك المستوى في أي من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والسائدة في أفريقيا، هي الإنجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) في ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هي المنطقة الوحيدة التي خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.

obeikandi.com